دور الديمقراطية الدينية في تعزيز خطاب المقاومة في عصر العولمة

سيد آصف كاظمي[1]

خلاصة البحث

يهدف هذا المقال إلى دراسة دور الديمقراطية الدينية في تعزيز خطاب المقاومة في عصر العولمة بالاستفادة من نظرية تحليل الخطاب عند لاكلو وموف. تُعَدّ الديمقراطية الدينية -بوصفها نظامًا سياسيًا واجتماعيًا في المجتمعات الإسلامية- استراتيجيةً فعّالة لتعزيز الإرادة الجمعية وتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق الحقوق الأساسية للإنسان والدفاع عن الاستقلال الثقافي. هذا النمط من الأنظمة يمكن أن يشكّل أرضيةً لتعزيز الهوية الدينية والقيم الثقافية، كما يساهم في نشر العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان من منظور ديني. وتُظهر نتائج الدراسة أنّ خطاب الديمقراطية الدينية قادر على إضفاء الشرعية على خطاب المقاومة وتقوية الهوية الوطنية والدينية في مواجهة عمليات صناعة الآخر. ومن خلال التركيز على القيم الثقافية والدينية للمجتمع، تستطيع الديمقراطية الدينية أن تدعم المشاركة الفاعلة للشعب في العمليات السياسية والاجتماعية، وأن تُعزّز الهوية الجماعية والمقاومة إزاء الهيمنة الثقافية الغربية ومواجهة الهيمنة الثقافية للاستكبار العالمي. إنّ التوازي والتقاطع بين خطابَي الديمقراطية الدينية والمقاومة يوفّران أرضيات للتضامن الاجتماعي والتقارب، وللهوية الدينية، والعدالة الاجتماعية، وحقوق الإنسان، والمشاركة السياسية، بما يُظهر الدور التعزيزي للديمقراطية الدينية في استمرارية وانتشار خطاب المقاومة.

الكلمات الرئيسة: خطاب المقاومة، الهوية الدينية، التضامن، الهيمنة، المشاركة السياسية، الاستقلال، مكافحة الاستكبار.

---

١. دكتوراه في التاريخ المعاصر للعالم الإسلامي من جامعة المصطفى، أفغانستان. Kazemi.asef@gmail.com

المقدمة

تُعَدّ الديمقراطية الدينية، بوصفها نموذجًا حكوميًا فريدًا، ذات دور حيوي في خطاب المقاومة في عصر العولمة. إنّ المقاومة والصمود في مواجهة الأعداء كانا دائمًا من القضايا الأساسية في أدبيات جميع الأمم، غير أنّ هذا الموضوع يبرز بنحو أوضح في الثقافة الإسلامية التي طالما استهدفها الأعداء بالسعي إلى إضعافها وضربها. وعلى هذا الأساس، تُطلق المقاومة على مجمل ردود الأفعال التي قد تتخذ شكل تدابير تنفيذية أو ردعية، ويواجه من خلالها فرد أو جماعة أو منظمة التهديدات والمخاطر والاعتداءات الخارجية أو الداخلية.

وفي ظلّ ظروف العولمة التي تُحدث تغييرات عميقة في البنى السياسية والثقافية للمجتمعات، يمكن أن يظهر نموذج الديمقراطية الدينية بوصفه استجابةً محليةً للتحديات الناجمة عن هذه العملية، وأن يوفّر أرضيات لإنتاج خطابات مقاومة بالدرجة الأولى. ويُعدّ تحليل الخطاب النقدي عند لاكلو وموف أداةً مناسبة لدراسة كيفية انتشار وتعزيز خطاب المقاومة ضمن إطار الديمقراطية الدينية، إذ يُمكّننا من تتبّع عملية تشكّل وتحول خطاب المقاومة في هذا السياق.

وعليه، فإنّ الديمقراطية الدينية لا تُعد مجرد آلية حكم، بل هي مصدر قوة لتعزيز الهوية الجمعية والمقاومة إزاء نزعات الاستكبار العالمي التوسعية. كما أنّها قادرة على تقوية الهوية الوطنية والثقافية في مواجهة التحديات العالمية التي يفرضها الاستكبار، وأن تكون أساسًا لظهور حركات اجتماعية مستمرة وفاعلة. وفي عصر العولمة، تُفرَض تحديات كبرى مثل التفاوتات الاقتصادية، والتهديدات الهوياتية والثقافية، والأزمات السياسية؛ وهنا يبرز خطاب الديمقراطية الدينية كإجابة محلية يمكن أن يؤدي دورًا محوريًا في دعم خطاب المقاومة.

ومن خلال صلته العميقة بالثقافة والمعتقدات المحلية، يمنح خطاب الديمقراطية الدينية المجتمعات القدرة ليس فقط على الصمود أمام الضغوط العالمية، بل على الحفاظ على هوياتها الثقافية والسياسية وتعزيزها أيضًا. فضلًا عن ذلك، يمكن أن يُطرح هذا النموذج السياسي بوصفه مثالًا لبقية الدول الساعية إلى تبني سياسات مقاوِمة. وبناءً عليه، فإن الهدف العام لهذه الدراسة هو تحليل دور الديمقراطية الدينية في تشكّل وتعزيز خطاب المقاومة في عصر العولمة، ودراسة العوامل المؤثرة في هذه العملية، والإجابة عن السؤال المركزي: كيف يمكن لخطاب الديمقراطية الدينية أن يُسهِم في هيمنة خطاب المقاومة في عصر العولمة؟

السنة الخامسة ■ العدد الثامن ■ ربيع - صيف ٢٠٢٤م / ١٤٤٦هـ

١) الأسس النظرية والمفاهيم

قبل الدخول في موضوع البحث ودور الديمقراطية الدينية في تعزيز خطاب المقاومة وهيمنته، لا بد من دراسة وتوضيح الأسس النظرية والمفاهيمية للخطاب وبعض المفاهيم الرئيسة في البحث.

١-١) الأسس النظرية والمفاهيمية للخطاب

في السنوات الأخيرة، حظيت نظرية "الخطاب" باهتمام واسع في مجالات مختلفة من العلوم الإنسانية. تؤكد هذه النظرية دور اللغة في تمثيل الواقع الاجتماعي وكذلك في إنتاجه. فالخطابات تتكون من مجموعة مصطلحات يرتبط بعضها بغيره بطريقة ذات معنى[١]. والواقع أنّ الخطابات هي تشكيلة من الرموز والأشياء والأشخاص وغيرها، تنتظم حول دالٍّ محوري وتكتسب هويتها في مواجهة منظومة من "الغيريات". إنّ الخطابات تُشكّل تصوراتنا وفهمنا للواقع والعالم؛ ومن ثمّ، فإنّ معنى الإنسان وفهمه للواقع هو دائمًا خطابـي. كما أنّ الخطاب من هذا المنظور يشمل مجمل الحياة الاجتماعية[٢].

ومن بين أبرز التحليلات الخطابية، تحليل الخطاب عند لاكلو وموف، القائم على توسيع مفهوم "الهيمنة" ونتائجها. ومن خلال هذا التوسيع يخلصان إلى أنّ الهوية الممنوحة للفاعلين الاجتماعيين لا تُكتسب إلا عبر عملية "المفصلية" داخل بنية هيمنية، وأنها لا تتمتع بثبات أو موضوعية مطلقة. فالخطاب عند لاكلو وموف يشمل مجموعة واسعة من المعطيات اللغوية وغير اللغوية، ويُحلَّل على غرار اللغة، ولذلك فالخطاب لا يقتصر على العبارات اللغوية. فعلى سبيل المثال، يُعَدّ "صندوق الاقتراع" في خطاب الديمقراطية الليبرالية، و"الحجاب" في خطاب الإسلام السياسي، من الظواهر الخطابية. كما أنّ الخطاب عندهما ليس مجموعة من الأحكام، بل مجموعة من العلامات المُمفصَلة[٣].

أما مفهوم "المفصلية" في نظرية الخطاب عند لاكلو وموف، فهو العملية التي من خلالها تتداخل العلامات لتُشكّل نظامًا دلاليًا[٤]. والعناصر هنا هي الدوال والعلامات الطافية التي لم يُثبَّت معناها بعد، ولم تندرج في إطار خطاب محدد، فيما تسعى الخطابات المختلفة إلى إضفاء معنى عليها. فكل دال قبل دخوله في خطاب يُعَدّ عنصرًا[٥]. وعندما تُفصَّل الدوال والعناصر داخل خطاب ما، وتكتسب هوية ومعنى مؤقتًا، يُطلَق عليها "لحظات"[٦].

---

١. رهيافت و روش در علوم سياسى، (المنهج والأسلوب في العلوم السياسية): ص١٠٦.
٢. علوم سياسى، نظريه گفتمان و تحليل سياسى، (العلوم السياسية، نظرية الخطاب والتحليل السياسي): ص١٨٩.
٣. مؤلفه‌هاى فرهنگى گفتمان مقاومت اسلامى در خاورميانه، (مكونات ثقافية لخطاب المقاومة الإسلامية في الشرق الأوسط): ٦٣.
٤. نظريه گفتمان(نظرية الخطاب): ١٦٣.
٥. علوم سياسى، نظريه گفتمان و تحليل سياسى، (العلوم السياسية، نظرية الخطاب والتحليل السياسي): ١٨٩.
٦. المصدر نفسه.

غير أنّ جميع العلامات المُفصلة داخل خطاب واحد ليست ذات قيمة متساوية، بل تُصنَّف إلى أنواع مختلفة. وأهم هذه العلامات هو "الدال المركزي"، أي العلامة المميَّزة التي تلتف حولها بقية العلامات. وفي عملية المفصلية، تتداخل الدوال الرئيسة في سلسلة من التكافؤ، ومن خلالها تقترن بسائر العلامات التي تملؤها بالمعنى، في مواجهة هويات سلبية أخرى. وفي التكافؤ، تفقد العناصر خصائصها المتمايزة ومعانيها المنافسة، وتذوب في الدلالة التي ينتجها الخطاب[١].

يشير مفهوم الهيمنة وصناعة الغيرية في تحليل الخطاب إلى عملية إنتاج المعنى بغرض تثبيت السلطة، ويُعبَّر عنه أحيانًا بالقيادة الأخلاقية والفكرية. ومن ثمّ، فالهيمنة ترتبط دائمًا بنوع من النزعة العامّة. والغاية من الممارسة الهيمنية هي إنشاء نظام دلالي أو تثبيته، أي بناء صياغة هيمنية. وإنّ تحوّل خطابٍ ما إلى خطابٍ مهيمن يعني نجاحه في ترسيخ معانيه المراد تكريسها[٢].

٢-١) خطاب الديمقراطية الدينية

تحتوي الديمقراطية الدينية، بوصفها خطابًا، على منظومة من المعاني والمفاهيم والقيم التي تسعى لتثبيت هويتها ومكانتها وإعادة إنتاجها في مواجهة الأنظمة العلمانية الحديثة. وبطبيعة الحال، يُعَدّ هذا الاصطلاح والمفهوم من المفاهيم التي تحتاج إلى توضيح. فقد طُرحت الديمقراطية الدينية حديثًا في الأدبيات السياسية العالمية، غير أنّ جوهرها منبثق من الدين وله جذور عميقة وقديمة. وعلى هذا الأساس، ليست الديمقراطية هي التي أُلبِست لبوس الدين، بل إنّ الدين هو الذي يُفسّر الديمقراطية ويُحدّد موقع الشعب في الحكم. ومن هنا سُمّيت هذه الصيغة "ديمقراطية دينية"، بخلاف ما يُسمّى "دينًا ديمقراطيًا" يحصر التعاليم الدينية في رغبات الناس وآرائهم، إذ لا معنى ولا مضمون لذلك[٣].

وبناء عليه، تُعَدّ الديمقراطية الدينية أهم نظرية أو عقيدة في الإسلام السياسي المعاصر، والتي تبلورت تدريجيًا مع انتصار الثورة الإسلامية وتشكّل نظام الجمهورية الإسلامية، ودخلت مسار التطور. وقد برز هذا المفهوم في ظرف سياسي واجه فيه المجتمع الإسلامي تحدّي المنافسة مع النظام الديمقراطي الليبرالي الذي حظي بانتشار واسع في العالم.

تتكون الديمقراطية الدينية من عنصرين أساسيين: الشعب والدين. وفي توضيح البُعد الشعبي لها، قال القائد الأعلى:

١. المصدر نفسه: ١٩١.
٢. رهيافت و روش در علوم سياسى، (المنهج والأسلوب في العلوم السياسية): ١٠٩.
٣. مردم‌سالارى دينى ايران و ليبرال دموكراسى غرب، (الديمقراطية الدينية في إيران والديمقراطية الليبرالية الغربية): ٢٠٠.

كون الحكومة شعبية يعني منح الشعب دورًا في الحكم؛ أي أن يكون للشعب دور في إدارة الحكم وتشكيله وتعيين الحاكم وفي تحديد النظام السياسي والحكومي... فإذا ادّعت حكومة أنّها شعبية، فلا بد أن تكون شعبية بهذا المعنى الأول، أي أن يكون للشعب دور في هذه الحكومة... في تعيين الحاكم. ففي حكم الإسلام، للشعب دور وتأثير في اختيار شخص الحاكم.[١]

وبناء عليه:

الديمقراطية تعني الاعتناء بمطالب الشعب، وتعني إدراك أقواله وآلامه، وتعني إفساح المجال أمامه[٢].

وباختصار، يمكن القول إنّ الديمقراطية الدينية تشير إلى نموذج حكم يستند إلى الشرعية الإلهية وقَبول الشعب، حيث يمارس الحاكم دوره ضمن إطار القوانين الإلهية، مرتكزًا على الحق، متمحورًا حول الخدمة، وساعيًا إلى توفير أرضية للنمو والرقي المادي والروحي[٣].

وفقًا لنظرية الخطاب عند لاكلو وموف، يسعى خطاب الديمقراطية الدينية إلى الجمع بين المفاهيم الدينية والسياسية. فهذا الخطاب، بوصفه مؤسسة اجتماعية، يروّج لنظام قيمي وأخلاقي خاص يحظى بنفوذ عميق في المجتمع، حيث يُعَدّ "الدين" هو العنصر الأساسي والدالّ المركزي فيه. ويهدف هذا المفهوم إلى إرجاع الشرعية الدينية إلى البنية السياسية القائمة، كما يحاول الدالّ المركزي "الدين" أن يربط بين الشرعية الدينية والسياسية معًا. وتتصل مفاهيم مثل: الشريعة، المقاومة، الحرية وحق الاختيار، الديمقراطية، المشاركة، العدالة الاجتماعية، المساواة، الحقوق المدنية، والكرامة الإنسانية بالدالّ المركزي "الدين" وتعمل على ترسيخه.

٣-١) خطاب المقاومة في عصر العولمة

يُعَدّ خطاب المقاومة واحدًا من أهم الخطابات التي تشكّلت في التاريخ المعاصر للعالم الإسلامي. ففي عصر العولمة، ظهر خطاب المقاومة كحركة اجتماعية وثقافية تستهدف حماية الهويات المحلية، والتقاليد والقيم من الأضرار الناجمة عن عمليات العولمة. وقد اكتسب هذا الخطاب أهمية خاصة بوصفه ردّ فعل على العولمة وتأثيراتها الثقافية والاقتصادية والسياسية. ويكشف تحليل خطاب المقاومة الإسلامية عن نظام معقّد من المفاهيم والقيم، يساعد تداخله مع المفاهيم المركزية والعائمة على ترسيخه. ويمكن تعريف هذا الخطاب بأنه مجموعة من المفاهيم والدوال والعناصر التي تجمّعت

١. در مكتب جمعه: مجموعه خطبه‌هاى نماز جمعه تهران، (في مدرسة الجمعة: مجموعة خطب صلاة الجمعة في طهران): ج٧ ص٢.
٢. المصدر نفسه: ج٥ ص٣٩٠.
٣. تبيين نظريه مردم‌سالارى دينى در قياس با دمكراسى غربى در چكيده مقالات همايش مردم‌سالارى دينى، (توضيح نظرية الديمقراطية الدينية بالمقارنة مع الديمقراطية الغربية في ملخص مقالات مؤتمر الديمقراطية الدينية): ٦٩.

في إطار المقاومة والصمود، فتوحدت لتشكّل ما يُسمّى بخطاب المقاومة. وتشمل هذه المفاهيم: الأقوال والكتابات، الأفعال والسلوكيات، الخطب والسياسات، المناهج والبرامج، وكل ما يمكن أن يؤثّر في البنية الاجتماعية.

وبالاستناد إلى المقاربة الخطابية، يمكن تصنيف عناصر ومكوّنات خطاب المقاومة إلى قسمين: سلبي/نَفْيي، وإيجابي/إثباتي. ومن أبرز الوجوه والعناصر الإيجابية التي تحتل مركز هذا الخطاب: المطالبة بالعدالة والحقوق، التمسك بالإسلام، السعي للسلام، طلب العزة والقوة، الاستقلال، الحرية، النزعة الروحية، الحكمة والعقلانية، المصلحية، المثالية، والواقعية. أما العناصر السلبية فيتجسّد جوهرها في مناهضة الهيمنة، ونفي الاستكبار، ومقاومة الاستبداد[١].

وعليه، فإن العناصر السلبية تُشكّل جزءًا أساسيًا من هذا الخطاب، حيث يقوم خطاب المقاومة أساسًا في مواجهة الظلم، والعدوان، والاحتلال، ومعاداة الدين، وهيمنة الاستكبار وحلفائه، وهدفه حفظ الحقوق، دفع الظلم، إنهاء الاحتلال، حماية الاستقلال، منع السيطرة، وصون الممتلكات بما يتوافق مع التعاليم والأحكام الدينية. ومن أهم عناصر هذا الخطاب: مركزية العدالة، رفض الظلم، الدفاع عن المظلوم، ونفي هيمنة الكفار. كما أنّ حماية الدين والقيم الإسلامية، واستعادة الأراضي المحتلة في فلسطين، والدفاع عن وحدة الأراضي، وحفظ الاستقلال وحق تقرير المصير، ومنع نهب الموارد والثروات في العالم الإسلامي، تُعَدّ من أبرز أهداف خطاب المقاومة الواضحة والمباشرة[٢].

ومن الدوالّ البارزة في هذا الخطاب الوحدة والتضامن، إذ يُنظر إلى هذه الوحدة بوصفها وسيلة لمواجهة محاولات التفريق والضغوط الدولية. وتُعَدّ وحدة المسلمين ركنًا أساسيًا في تحقيق أهداف خطاب المقاومة. كذلك تُعَدّ مكافحة الاستعمار والاستبداد دالًا مهمًا وعملاً مستمرًا لتحقيق أهداف المجتمع والتوجّه نحو غايات أكبر، فهي تشكّل عنصرًا جوهريًا لا ينفصل عن خطاب المقاومة، له جذور تاريخية واضحة، وما يزال يحتفظ بأهمية بالغة في الظروف المعاصرة، وخاصة في المجتمعات الإسلامية.

٢) سلسلة التكافؤ ودور الديمقراطية في هيمنة خطاب المقاومة

يُعَدّ خطاب المقاومة والديمقراطية الدينية في العالم المعاصر خطابين مهمّين ذوي تأثير واسع، حيث يلتقيان ويتقاطعان في بعض الجوانب. ووفقًا لتحليل الخطاب عند لاكلو وموف، يمكن لهذين الخطابين أن يمتلكا في بعض المحاور سلسلة من التكافؤ. والمقصود بسلسلة التكافؤ هو أنّ عملية

١. گفتمان مقاومت؛ واقعيت يا رؤيا، (خطاب المقاومة؛ حقيقة أم حلم).
٢. اصول ديپلماسى در اسلام و رفتار پيامبر، (أسس الدبلوماسية في الإسلام وسلوك النبي ﷺ): ٢٣.

المفصلية بين الدوالّ الرئيسة تندمج في سلسلة واحدة. وتُشير سلسلة التكافؤ في نظرية الخطاب إلى القدرة على تحقيق التقارب، والاتحاد، والانسجام، وإيجاد قوة تعبئة عامة نحو هدف أو أهداف ينهض بها الخطاب. وتحقيق هذه السلسلة أو القدرة على التعبئة العامة والتقارب والاتحاد على مستوى المجتمع، مشروط بوجود دالّ أو دوالّ يُطلق عليها في أدبيات نظرية الخطاب اسم "الدالّ الفارغ". ومن هنا، فإنّ مفهوم التكافؤ يؤدي دورًا محوريًا في بناء الخطاب. وتُستخدم سلسلة التكافؤ في شرح كيفية تشكّل الخطاب، وفي بيان آلية إنتاج المعنى للعلامات وتكوين الهوية، كما أنّها تُقلّل من مستوى التعددية وتُسهِم في تبسيط المجال السياسي[١]. في الواقع، يوفّر مفهوم التكافؤ شكلاً جديدًا من المفصلية والصياغة، مما يُقلّل من الفوارق والاختلافات بين الدوالّ[٢].

يمكن اعتبار سلسلة التكافؤ وتقاطع خطابَي المقاومة والديمقراطية الدينية شاملاً لعدد من الجوانب. فخطاب المقاومة يُشير إلى الجهود الجماعية لمواجهة اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية والحفاظ على الهويات الثقافية والمحلية. أمّا الديمقراطية الدينية، فهي تصور لنظام ديني يقوم على المبادئ الديمقراطية والمشاركة الاجتماعية. ويشترك الخطابان في التأكيد على ضرورة الوعي والمشاركة الجمعية كعنصر أساسي لإحداث التغييرات الاجتماعية. فالمقاومة تعني إدراك أوجه اللامساواة والاختلالات، بينما تعني الديمقراطية الدينية تمكين الناس من إدارة شؤونهم ومتابعة حقوقهم. وفي كليهما، تُعَدّ مشاركة الشعب في العمليات السياسية واتخاذ القرار أمرًا محوريًا. فخطاب المقاومة يسعى عبر الحركات والاحتجاجات، فيما تسعى الديمقراطية الدينية عبر مأسسة آراء الشعب ومطالبه داخل النظام الحاكم، إلى جعل صوت المجتمع مسموعًا لدى المسؤولين. كما أنّ كلا الخطابين يمنحان أهمية للتنمية الاجتماعية والثقافية. فالمقاومة قد تؤدّي إلى حماية الهويات الثقافية والمحلية، بينما تهدف الديمقراطية الدينية إلى نشر الوعي الديني والاجتماعي. ومن ثَمَّ، يُسهم الحضور الثقافي في كلا الخطابين في تقاطعهما وتعزيز بعضهما. فعلى سبيل المثال، في المجتمعات الإسلامية يمكن توظيف العناصر الدينية كوسائل لتعزيز الهوية الجماعية ومقاومة اللامساواة. كذلك، فإنّ المعارضة للأنظمة الغربية المهيمنة أمرٌ واضح في الخطابين معًا. فالتأكيد على الهويات المحلية، ومواجهة اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية، يمثلان هدفًا مشتركًا؛ حيث تُصرّ الديمقراطية الدينية على العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة.

إنّ سلسلة التكافؤ ونقاط الالتقاء بين الخطابين تُؤدي إلى تقوية وهيمنة كلٍّ منهما، وبخاصة خطاب

١. هژمونی و استراتژی سوسیالیستی، (الهيمنة والاستراتيجية الاشتراكية): ص٢١١.
٢. نظريه تحليل گفتمان لاكلا و موف و نقد آن، (نظرية تحليل الخطاب لدى لاكلو وموف ونقدها): ص١٠٢.

المقاومة. فالهيمنة تُعَدّ منطقًا سياسيًا يُفضي إلى إنتاج الإجماع. ويعود أصل مفهوم الهيمنة إلى فكر غرامشي، حيث يشير إلى عملية إنتاج المعنى بغية تثبيت السلطة. وقد وصف لاكلو مساعي المشاريع السياسية لتثبيت خطابات محددة بأفعال هيمنية، هدفها إنشاء أو تثبيت نظام دلالي أو صياغة هيمنية، تُنظَّم حول دالّ مركزي تُبنى حوله الهوية الجمعية. إنّ تحوّل خطاب إلى خطاب مهيمن يعني نجاحه في تثبيت المعاني التي يسعى لفرضها[١]. إنّ هذا التقاطع بين الخطابين يمكن أن يُمثل فرصة لتعزيز الأسس الثقافية والدينية في المجتمعات، كما يُسهم في تقوية خطاب المقاومة وهيمنته، ومن جهة أخرى قد يُفضي إلى نشوء خطاب شامل ومتداخل.

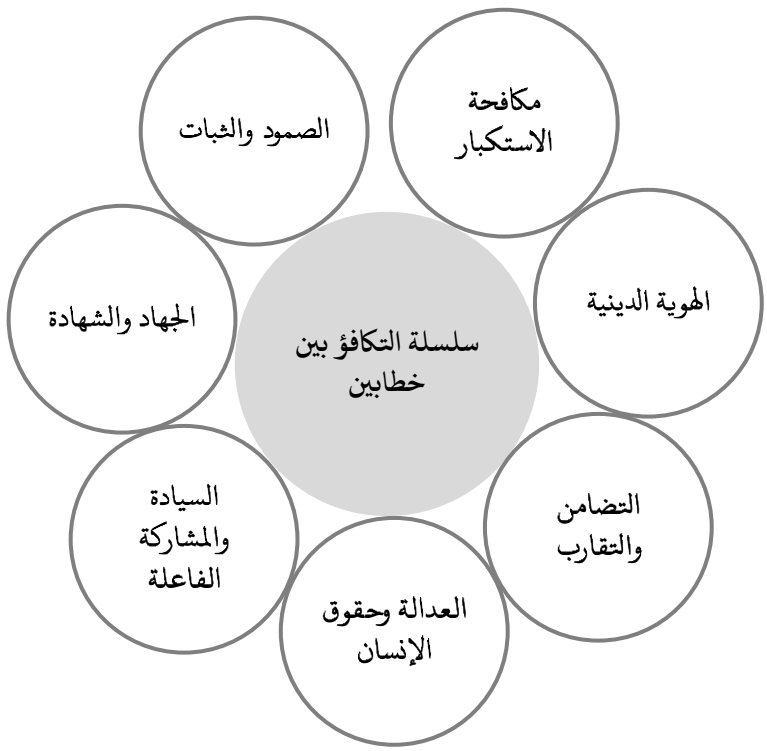

١-٢) الهوية الدينية وتأكيد القيم الثقافية والدينية في المجتمع

يُعَدّ عنصر الهوية الدينية والقيم الدينية للمجتمع من أهم العناصر التي تلتقي فيها سلسلة التكافؤ

١. علوم سياسى، نظريه گفتمان و تحليل سياسى، (العلوم السياسية، نظرية الخطاب والتحليل السياسي): ص١٩٥.

والتداخل بين خطاب الديمقراطية الدينية وخطاب المقاومة. فالمجتمعات التي تحافظ على قيمها الدينية والثقافية تواجه ضغوط العولمة من خلال تعزيز الهوية الجمعية. ويظهر مفهوم الهوية الوطنية كعنصر بنيوي في خطاب المقاومة الإسلامية بوضوح[١]. هذا العنصر القيمي يوفّر أرضيةً لتقوية خطاب المقاومة، ومن خلاله يمكن مواجهة البنى الجديدة للسلطة. ومن جانب آخر، فإنّ خطاب الديمقراطية الدينية عبر الحاكمية الدينية قادر على نشر قيم تعزز التماسك الاجتماعي والثقافي وتساعد على مواجهة تهديدات العولمة.

الهوية الدينية، بوصفها أحد العوامل المؤثرة في تكوين القيم والتصورات الثقافية للأفراد، تؤدي دورًا بارزًا في استمرارية وتطور الثقافة داخل المجتمعات. فتأكيد القيم الثقافية والدينية لا يقتصر على الحفاظ على الهوية الوطنية، بل يسهم كذلك في تقوية التماسك الاجتماعي والتضامن داخل المجتمعات المتعددة. لقد كان الدين، والتدين، والهوية الدينية دائمًا موضع اهتمام في النظريات والأبحاث المختلفة. ومن المسلم به اليوم أنّ الهوية الدينية تؤدي دورًا مركزيًا في حياة الناس، إذ إنّ الدين وتعاليمه يمثلان المصدر الأهم للهوية ولإضفاء المعنى على الوجود، لأنه يجيب عن الأسئلة الأساسية، ويوجه الحياة، ويُنشئ وحدة اعتقادية. ويرى صموئيل هنتنغتون أنّ الدين يقدّم إجابات مقنعة لأولئك الذين يواجهون أسئلة من قبيل: «من أنا؟» و«إلى أين أنتمي؟».

وبالفعل، فإنّ المجتمعات التي تحافظ على قيمها الدينية والثقافية تواجه ضغوط العولمة عبر تقوية هويتها الجمعية. وهذه القيم تخلق أرضيةً لتقوية الخطابات الاجتماعية التي يمكن من خلالها مواجهة البنى الجديدة للسلطة. كما يمكن للقيم الدينية والثقافية أن توفّر مجالًا للمقاومة الاجتماعية والسياسية ضد العولمة، وأن تؤدي دور عاملٍ مقاومٍ في مواجهتها. في هذا السياق، تستطيع الحاكمية الدينية نشر قيمٍ تعزز التماسك الاجتماعي والثقافي وتساعد في التصدي لتهديدات العولمة. ومن هنا، تكتسب قضية الهوية الدينية وتأكيد القيم الثقافية والدينية للمجتمع أهميتها في بحثكم، إذ توضح كيف أنّ المجتمع المستند إلى قيمه الدينية والثقافية يكون أقدر على مواجهة العولمة. فالديمقراطية الدينية ترتكز بدورها على هذه القيم عينها التي تحمل الهوية الدينية في صميمها، وهو ما يؤدي دورًا جوهريًا في تقوية خطاب المقاومة.

١. مؤلفه‌های فرهنگی گفتمان مقاومت اسلامی در خاورمیانه، (مكونات ثقافية لخطاب المقاومة الإسلامية في الشرق الأوسط): ص١٨.

٢-٢) التضامن والتقارب

يُعَدّ الانسجام والتضامن من العناصر المهمّة التي يلتقي عندها خطاب الديمقراطية الدينية وخطاب المقاومة في إطار التماثل والتقاطع. فالتضامن يعني الارتباط والرابطة بين أعضاء المجتمع، والتي من خلالها يتكوّن شعور بالانتماء والهوية المشتركة. وبعبارة أخرى، التضامن هو التناغم بين المكوّنات التي تشكّل النظام الاجتماعي برمّته. للتضامن أشكال متعدّدة، ويُطرح على مستويات ثقافية واجتماعية وسياسية[١].

أمّا التقارب فيُقصد به العملية التي من خلالها يُدفَع الفاعلون السياسيون في عدّة وحدات قومية منفصلة إلى تحويل ولاءاتهم، وأنشطتهم السياسية، وتطلّعاتهم نحو مركز جديد تكون مؤسساته إمّا ذات صلاحيات تغطي الدول القومية القائمة، أو تطالب بمثل هذه الصلاحيات[٢]. وبعبارة أخرى، التقارب هو عملية تقوم خلالها الدول أو الوحدات السياسية، طوعًا وعن وعي، بالتنازل عن جزء من سيادتها وسلطتها العليا لمركز فوق قومي بهدف تحقيق أهداف مشتركة[٣].

في سياق خطاب المقاومة والديمقراطية الدينية، يُقصد بالتقارب والتضامن تضافر مختلف القوى، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، لمواجهة تحدّيات العولمة وقوى الخطاب الاستكباري. ومن هنا، فإنّ التضامن في إطار الديمقراطية الدينية يمكن أن يُعزَّز من خلال القيم الدينية والثقافية. ففي عصرٍ أدّت فيه العولمة إلى إضعاف الهوية الوطنية والدينية، يمكن للتضامن أن يشكّل استراتيجية مهمّة لخطاب المقاومة في مواجهة هذه الضغوط.

إنّ دور التضامن والتقارب في خطاب المقاومة والديمقراطية الدينية يُعَدّ من أبرز محاورهما، ذلك أنّ هذين المفهومين، بما ينطويان عليه من تأكيد وحدة وتعاون الشعوب والجماعات، قادران على دعم استمرارية خطاب المقاومة وتعزيز قدرات الديمقراطية الدينية. وعليه، ففي الظروف التي تتعرّض فيها المجتمعات لتهديد خارجي، يمكن للتضامن والتقارب بين مختلف فئات المجتمع أن يُقوّيا رسائل المقاومة ويساهما في تكوين وتعزيز خطابها.

تؤدّي الوحدة والتضامن دورًا أساسيًا في تشكّل الخطابات، ولا سيما خطاب الديمقراطية الدينية وخطاب المقاومة، إذ إنّ الخطابات تتكوّن أساسًا في مقابل "الغير". والغير بالنسبة لخطاب المقاومة هو السلفية الأصولية وخطاب الهيمنة. ومن منظور الإمام الخميني، فإنّ أهم عامل للصمود في وجه نفوذ

١. تحقق جامعه مدنى در انقلاب اسلامى ايران، تهران (تحقيق المجتمع المدني في الثورة الإسلامية الإيرانية): ص٧٨٩.
٢. نظريه‌هاى متعارض در روابط بين‌الملل، (النظريات المتعارضة في العلاقات الدولية): ص٦٩٧.
٣. نظريه همگرايى در روابط بين‌الملل «تجربه جهان سوم»، (نظرية التقارب في العلاقات الدولية «تجربة العالم الثالث): ص٣.

الاستكبار، وأهم سلاح بيد المسلمين والمستضعفين في العالم لمقاومته، هو الحفاظ على الوحدة والانسجام والوعي[١].

٣-٢) العدالة والاهتمام بالحقوق الأساسية للإنسان من المنظور الديني

يُعَدّ العدل الاجتماعي والاقتصادي أحد المفاهيم المحورية في خطاب الديمقراطية الدينية والمقاومة، حيث إنّ هذا التلازم والتقاطع يمكن أن يضطلع بدور مؤثر في تعزيز خطاب المقاومة في عصر العولمة. فالعدالة داخل المجتمع لا تقتصر على تنمية الشعور بالانتماء والثقة بالنفس لدى المواطنين، بل تمنحهم الاطمئنان بأنهم سيكونون أكثر قدرة على الصمود في وجه التهديدات الخارجية أيضًا. ومن ثمّ، فإن خطاب المقاومة يشكّل استجابةً لمظاهر التمييز والظلم الثقافي والسياسي والاقتصادي. ولهذا السبب، فإن العدالة الاجتماعية والاقتصادية تؤدي دورًا بارزًا في نشوء خطاب المقاومة والديمقراطية، وفي ترسيخهما وتحولهما إلى خطاب مهيمن.

وعلى صعيد آخر، يشكّل الاهتمام بالحقوق الأساسية والجوهريّة للإنسان في العالم المعاصر أحد الموضوعات المحورية في الساحة السياسية والاجتماعية. وتزداد أهمية هذا الموضوع ضمن إطار الديمقراطية الدينية وخطاب المقاومة، نظرًا لارتباطه بالقيم الدينية، وهو ما يسهم بدوره في تعزيز خطاب المقاومة. وبناءً عليه، فإن الديمقراطية الدينية، بوصفها نظامًا سياسيًا قائمًا على المشاركة الشعبية والمبادئ الدينية، وخطاب المقاومة، باعتباره مواجهةً للظلم وعدم المساواة، يوليان أهمية فائقة للحقوق الأساسية للإنسان. ففي هذا النمط من النظم، يُعَد احترام الحقوق الفردية والاجتماعية من المبادئ الجوهرية، وهو ما يشكّل عنصرًا أساسياً في دعم خطاب المقاومة. وتزداد أهمية ذلك خاصة في عصر العولمة، حيث تُفرض ضغوط ثقافية واقتصادية من الخارج على المجتمعات المختلفة، مما يبرز حاجة الأفراد إلى نظام سياسي يصون حقوقهم ويدافع عنهم في مواجهة أطماع القوى المهيمنة. في مثل هذه الظروف، يمكن للديمقراطية الدينية أن تُطرح كأنموذج ناجح لتأمين تلك الحقوق، وهو ما يفضي بدوره إلى تعزيز خطاب المقاومة.

إن النظر إلى الحقوق الأساسية والجوهريّة للإنسان من المنظور الديني يمكن أن يسهم إسهامًا كبيرًا في تقوية خطاب المقاومة في زمن العولمة. فهذا التوجه، من خلال تأكيده المبادئ الأساسية مثل الكرامة الإنسانية، والحرية، والمساواة، يمكن أن يؤدي إلى تكوين جبهة متماسكة وصلبة في مواجهة التمييز والتهديدات الخارجية. فعلى سبيل المثال، يمكن ملاحظة تفوّق النظام الإسلامي لحقوق

١. صحيفة الإمام: ج١٧، ص٤٢٩.

الإنسان في قضايا الواجبات والأحكام الأسرية، كالميراث، والإنفاق، والتعاطف مع الزوجة، ورعاية حقوقها، وهي مسائل فردية في ظاهرها، لكنها ذات طبيعة قانونية خالصة، والبتّ فيها من اختصاص المحكمة الإسلامية وفق المواد القانونية الإلهية. أي إن "الأسرة" في النظام الإسلامي لحقوق الإنسان تُعدّ مؤسسة أصيلة، وجميع تلك الأحكام إنما هي في خدمة هذه المؤسسة. ومن خلال المقارنة بين النظام القانوني الإسلامي والنظام القانوني غير الديني، يتضح مدى هشاشة البنية الداخلية للقوانين غير الدينية، وكيف تُستبعد كثير من الشؤون الإنسانية من نطاق الحقوق. وهذا التفوّق إنما يبرز تميّز النظام القانوني الإسلامي في أسسه الفاعلة والغاية التي يتوخاها. فعندما تكون التعاليم الإلهية هي أساس الحقوق، ويكون تنوير المجتمع هدفها، فإن البنية الداخلية لذلك النظام تبدو متفوقة بوضوح[١].

٤-٢) سيادة الشعب والمشاركة الفعالة في العمليات السياسية والاجتماعية

ترتبط سيادة الشعب والمشاركة الفعالة في العمليات السياسية والاجتماعية بشكل مباشر بتقليل هيمنة القوى الكبرى وإقامة نظم تمثل إرادة الشعب العامة. فسيادة الشعب تعني قدرة الناس وحقهم في تحديد مصيرهم واختيار ممثليهم بناءً على الإرادة العامة. ويتطور هذا المفهوم بشكل متزامن، لا سيما في خطاب الديمقراطية الدينية الذي يجمع بين البعد الديني والسياسي.

في النظام الديمقراطي الديني، تُعد المشاركة الشعبية من أهم عناصر الديمقراطية الدينية[٢]، والمشاركة السياسية من جهة ترتكز على الأسس والمبادئ الفقهية الإسلامية، ومن جهة أخرى تتطلب حضور غالبية المجتمع الإسلامي، وهي ميزة تجعل من الممكن تفعيل المشاركة السياسية[٣].

إذا عددنا التنمية السياسية بمعنى توسيع المشاركة والمنافسة بين الجماعات الاجتماعية في الحياة السياسية[٤]، فإن التنمية السياسية تتحقق بلا شك عندما نسعى لجذب مشاركة الناس بصفتهم الفاعلين الرئيسيين في الحياة السياسية والاجتماعية. والمشاركة لغويًا تعني "اشتراك متبادل بين الأفراد للقيام بأمر معين"[٥]. ومن الناحية المفهومية، تمتد المشاركة إلى نطاق واسع، فالمشاركة السياسية تمثل صفة مركبة تعني تدخل الناس في الشؤون السياسية، أي إدارة الحكم.

١. حقوق بشر از نگاه اسلام و غرب، (حقوق الإنسان من منظور الإسلام والغرب): ص ٧-٨.
٢. نظريه مردم‌سالارى دينى؛ مبانى و الگوى نظام سياسى، (نظرية الديمقراطية الدينية؛ الأسس ونموذج النظام السياسي): ص ٦٠.
٣. نظريه‌هاى سياسى در فقه شيعه و ظرفيت سنجى آن‌ها در خصوص مشاركت سياسى (النظريات السياسية في فقه الشيعة وتقييم قدرتها فيما يخص المشاركة السياسية): ص ١.
٤. موانع توسعه سياسى در ايران (عوائق التنمية السياسية في إيران): ص ١١.
٥. جامعه‌شناسى مشاركت، (علم اجتماع المشاركة): ص ١٢.

دخلت المشاركة السياسية إلى الأدبيات السياسية للمفكرين بعد أن صارت عملية اجتماعية للإنسان تتعلق بالمشاركة في إدارة الشؤون السياسية للدول، ابتداءً من القرن السادس عشر الميلادي، عقب انهيار النظام السياسي للكنيسة ودخول نظرية العقد الاجتماعي إلى النقاشات السياسية، وتركيز مفكري عصر التنوير على تدخل الناس في تحديد مصيرهم. وبناءً على تعاليم عصر التنوير ونظرية العقد الاجتماعي، ارتبطت المشاركة السياسية بمستويات النشاط الفردي في النظام السياسي، وعلاقة الوثيقة بين السياسة والاجتماعية[١]. وقد أوجد هذا الترابط والتوقع المتبادل مجالاً واسعًا للمشاركة السياسية، مما جعل أداء الفرد في المؤسسات والمنظمات الاجتماعية جزءًا من نطاق المشاركة السياسية.

في المجتمعات الدينية، يمكن أن تعمل مشاركة الناس كأداة للحفاظ على القيم الإسلامية والثقافية ومقاومة التهديدات الخارجية. وتعد المؤسسات الشعبية والمجالس الإسلامية في الديمقراطية الدينية أمثلة على المشاركة الفعالة التي يمكن أن تعزز سيادة الشعب في عصر العولمة.

وبناءً عليه، يمكن القول إن سيادة الشعب والمشاركة الفعالة في العمليات السياسية والاجتماعية لا تُعزز الديمقراطية الدينية فحسب، بل تُعد قوة مساعدة لخطاب المقاومة في مواجهة الهيمنات العالمية أيضًا. فهذه المشاركة، من خلال التأكيد على القيم والهويات الوطنية والدينية، يمكن أن تُوظف في سبيل الحفاظ على الاستقلال الثقافي والاجتماعي. كما أن تعزيز هذه المشاركات يُعد استراتيجية فعّالة لمواجهة الضغوط العالمية والثقافية، وفي الوقت نفسه يقوي خطاب المقاومة لبلوغ الهيمنة.

٥-٢) الجهاد وثقافة طلب الشهادة

يُعد الجهاد وروح طلب الشهادة في نظام الديمقراطية الدينية وخطاب المقاومة أمرًا أساسيًا ومهمًا، بحيث لا يمكن الوصول إلى قمم الاستقلال والمثل العليا والارتقاء دون تحمل صعوبات طريق الجهاد وروح طلب الشهادة. إن الهدف السامي للإسلام والنظام الإسلامي هو الوصول إلى الحياة الطيبة، ولا يستثنى تحقيق هذا الهدف من هذه القاعدة، إذ يصاحبه عقبات ومشكلات تتطلب روح التضحية وثقافة طلب الشهادة. ومن هذا المنطلق، يظهر خطاب المقاومة عندما يتشكل الإيمان والعقيدة وروح الإيثار والتفاني. ويمكن العثور على نموذج كامل لهذه المقاومة في شعب أبي طالب، حيث تحمل أصحاب النبي الصعوبات وتمكنوا من الصمود أمام مصاعب تلك الحقبة، وفي النهاية تحقق النصر.[٢]

١. جامعه و سياست، (المجتمع والسياسة): ص ١٢٣.
٢. العلاقة بين العلوم الإنسانية والاجتماعية والخطاب ونموذج التقدم الإسلامي-الإيراني: ص ١٥.

إن امتلاك روح الشهادة وطلبها يُعد أحد الأسس الرئيسية لخطاب المقاومة، فهناك علاقة عميقة بين موضوع المقاومة وطلب الشهادة، إذ إن الجهاد والشهادة في سبيل الله يؤديان إلى تحمل المشقات والآلام التي لا يستطيع تحملها إلا المؤمنون الصابرون الذين اتخذوا الصبر الجميل منهجًا لهم عند الله. والمضمون الحقيقي للإيمان الراسخ في قلوب المؤمنين يمنحهم القدرة على هذا الصبر، صبر يواجهون به الصعاب بسرور لا بكلفة، إذ إن المؤمن عاشق للاحتراق في حضرة الحبيب. ومن ثم، بما أن المؤمن صابر بهذا المعنى، والصابر هو طالب للشهادة، فينبغي أن يكون المؤمن طالبًا للشهادة[١].

في الواقع، يظهر الفكر العاشورائي بشكل واضح في إرساء المقاومة والصمود ونشرها، ويُعد من العوامل الواضحة في تطوير فكر المقاومة، إذ يمكن تقويته بسهولة بالاعتماد على القدرة الإلهية وفي ظل عوامل مختلفة، ويواصل حركته التقدمية، ويؤدي عمليًا إلى تعزيز العالم الإسلامي. وهذه الخاصية، إلى جانب جذورها في الحاجة الفطرية للإنسان، ترتبط بطريقة ما بالقدرة الإلهية وتحقق أمل تطبيق الوعود الإلهية بحق المؤمنين والمستضعفين. ولو لم تكن هذه المقاومة التي تتجلى فيها الإرادة الإلهية، لكان النظام السلطوي المتوحش قد هدد وجود البشر. ومن المتوقع أن يشعل هذا الشرارة أمل الشعوب المظلومة، وخصوصًا الأمة الإسلامية، لتحفيز قادة الدول الإسلامية الذين غرقوا في سباتهم، ودفعهم إلى اليقظة[٢].

٦-٢) المقاومة في مواجهة الهيمنة الثقافية الغربية والأصولية السلفية

إن فهم نظرية الخطاب مستحيل دون فهم مفاهيم «العداء والتضاد والغيرية». فالخطابات تتشكل أساسًا من خلال التضاد والاختلاف فيما بينها. ولا يمكن تحديد هوية أي خطاب إلا في مواجهة الخطابات الأخرى. فهويات جميع الخطابات مشروطة بوجود الغير. جميع المؤسسات المرتبطة بخطاب ما تكتسب هويتها من خلال «الآخرين». وعندما يكون الموضوع في مواقع الفاعلية الخطابية، تعمل الخطابات على توجيه وعي الموضوع وفق قطبين: «نحن» و«هم». وبناءً على هذا الوعي الثنائي، تتشكل سلوكيات الموضوع بحيث تظهر جميع الظواهر في قالب ثنائي نحن-هم، وتظهر هذا الثنائية بشكل بارز في الأفعال والسلوكيات. لذلك، فإن الخطابات دائمًا ما تُشكل الغيرية أمام نفسها. أحيانًا يكون أمام الخطاب عدة «آخرين» يستخدمهم في ظروف مختلفة لاكتساب هويات متعددة. ومن ناحية أخرى، تحاول الخطابات المهدورة والمهملة باستمرار تقديم معاني جديدة وزعزعة الاستقرار المؤقت الذي

١. الإرادة الحمراء: تأثير ثقافة طلب الشهادة في الحفاظ على القيم الدينية: ص ٣٢.
٢. مواجهة خطاب المقاومة وخطاب نظام الهيمنة: ص ٤٥.

خلقه الخطاب السائد؛ لذا، تكون الدلالات دائمًا عرضة للاضطراب والمعنى العائم. وإذا فقدت الدلالات ثباتها المعنوي، فإن استقرار الخطاب ذاته سينهار ويواجه أزمة هوية. وإذا نجحت الخطابات المرفوضة في ذلك، تنهار الهيمنة السائدة، ويتهيأ المجال لسيطرة الخطابات المنافسة. وفقًا لنظرية لاكلو وموف، جميع الهويات تتشكل عبر مبدأ مشترك وهو الصراع بين الداخل والخارج. فالهوية الفردية والجمعية، وأخيرًا هوية الخطاب، تعتمد على هذا المبدأ المشترك. فالهوية الفردية تنشأ من صراع بين نوعين من الهويات: أولًا، هوية مكتملة يبنيها الفرد في أفقه المثالي المستمد من اللاوعي أو الفطرة، وثانيًا، هوية يحددها المجتمع له عبر مواقع الفاعلية؛ لذلك، تنشأ الهوية من التقاء الطموحات مع الواقع. وتنشأ الهويات الخطابية والجماعية بنفس الطريقة من صراع الهوية الداخلية والخارجية[١].

في عصر العولمة، تُعد الهيمنة الثقافية الغربية تحديًا رئيسيًا للدول، وخصوصًا الدول الإسلامية والدول التي لا تقبل الهيمنة الثقافية الغربية. ويشير لاكلو وموف في تحليلهما للخطاب إلى دور الهوية والقوة في مواجهة قوى الهيمنة[٢]. وفي هذا السياق، يمكن للديمقراطية الدينية وخطاب المقاومة، كأساس نظري وعملي، بالاعتماد على المفاهيم الإسلامية والثقافية الغنية، أن تساهم في بناء هوية جماعية. وهذه الهوية تعمل كأداة مقاومة ضد الهيمنة الثقافية الغربية، وتمكّن المجتمع من الحفاظ على استقلاله عن الضغوط الثقافية الغربية وتأدية دور أساسي في تحقيق الاستقلال الثقافي والمقاومة ضد هذه الهيمنة.

لذلك، فإن هذين الخطابين لا يتمتعان فقط بالاستقلال والمقاومة على الصعيد العسكري في مواجهة الخطابات الاستكبارية والاستبدادية، بل يسعيان بجدية على الصعيد الثقافي أيضًا. ويُظهر استعراض التعاليم القرآنية والفلسفة السياسية الإسلامية أن الديمقراطية الدينية وخطاب المقاومة تمكّن المجتمع من مقاومة العدوان الثقافي والحفاظ على مبادئ الكرامة والعزة الإنسانية.

ومن البديهي أن الديمقراطية الدينية وخطاب المقاومة يقاومان التفسيرات والسلوكيات الخاطئة للأصولية المتطرفة والإسلام السلفي أيضًا، لأن الأصولية المتطرفة في النهاية، سواء أرادت أو لم تُرِد، تؤدي إلى تحقيق أهداف خطاب الاستكبار. والحقيقة أن هناك فروقات بارزة بين الديمقراطية الدينية وخطاب المقاومة والأصولية. فمفهوم وسلوك الأصولية لا يبرز بأي حال معنى أو مضمون الديمقراطية الدينية أو خطاب المقاومة الإسلامية.

وبناء عليه، الهدف الأساسي من خطاب الديمقراطية والمقاومة هو إعادة بناء المجتمعات

١. تحليل الخطاب كنظرية ومنهج: ص ٧٦.
٢. الهيمنة والاستراتيجية الاشتراكية: ص ١١٥.

الإسلامية وفق المبادئ الأساسية للإسلام، وفي هذا السياق يُعد الحصول على السلطة السياسية أهم هاجس للمفكرين والمؤمنين به باعتباره وسيلة لتحقيق الأهداف. وما أعاد تنشيط هذا التفسير في جغرافية العالم الإسلامي هو «المواجهة المباشرة مع ثقافة وحضارة الغرب»، لأن خطاب الغرب يسعى إلى نشر الثقافة الغربية ومعايير الديمقراطية الليبرالية في الدول الإسلامية ويمهّد الطريق للهيمنة والسيطرة الغربية[١].

ويبدأ الغرب المعاصر هجماته الثقافية والعسكرية على العالم الإسلامي باستخدام دلالة اسمها «الدين» ويضع لنفسه مهمة عالمية لنشر القيم الثقافية الغربية. هذه الرسالة الغربية تخلق شعورًا بالتفوق على المعتقدات والقيم والمعايير والرموز، وعلى الثقافة والحضارة الغربية عمومًا في ذهن الإنسان الغربي[٢]. ومن ثم، سعى الغرب باستخدام أدوات وآليات القوة الصلبة والناعمة إلى إخراج دلالة الإسلام من المنطقة والعالم، ومن خلال اضطراب ناشئ عن هذا الصراع، أطلق عدة حروب في المنطقة. وقد أدى هذا الاصطفاف الخطابي إلى أن يُعتبر دلالة الإسلام من قبل خطاب الغرب في المجتمعات الغربية ووسائل الإعلام المؤثرة على الرأي العام العالمي المشكلة الرئيسة في العالم. وتتم مقارنة خطابات الإسلام والغرب على أساس اختلافات الهوية والتاريخ، ويتقاطع هذان الخطابان أو يتعارضان في مراحل مختلفة بحسب احتياجاتهما الاستراتيجية.

لذلك، يقف خطاب النظام وخطاب الهيمنة في مواجهة الديمقراطية الدينية، وخصوصًا خطاب المقاومة. إذ يتمحور خطاب الهيمنة حول السيطرة التي يشير إليها القرآن بمصطلح «الاستكبار»، والتي تتضمن الطمع، التوسع، عدم المساواة والظلم، التمييز والعنف الهيكلي، والمعايير المزدوجة للظلم والقوة، ويمكن القول إن هذه العناصر تشكل جوهره. لذلك، يُعد خطاب المقاومة بمثابة خطاب مضاد، يقف في مواجهته خطاب الهيمنة، ورأسه الولايات المتحدة الأمريكية[٣].

وبناء عليه، يمكن القول إن الديمقراطية الدينية تلعب دورًا مهمًا في تعزيز الاستقلال والمقاومة ضد الهيمنة الثقافية الغربية. وبالاعتماد على المعطيات التاريخية والمفاهيم الدينية، يمكن لهذا الخطاب توفير الأدوات اللازمة لمواجهة الإملاءات الثقافية الغربية. كما أن هذا الخطاب، من خلال خلق فضاء للمشاركة العامة والاعتراف بحقوق المواطنين، يمهّد الطريق لتشكيل خطابات المقاومة.

١. مواجهه غرب و اسلام سياسى در دوره معاصر، چستى و چرايى آن، (مواجهة الغرب والإسلام السياسي في العصر المعاصر، ماهية وأسباب ذلك): ص ٢٣.
٢. المصدر نفسه: ص ٢٥-٢٧.
٣. گفتمان مقاومت؛ واقعيت يا رؤيا (خطاب المقاومة؛ حقيقة أم حلم).

وفي الواقع، يمكن للديمقراطية الدينية أن تمنح الناس شعورًا بالقوة والمسؤولية وتعدهم للتحرك في اتجاه المقاومة.

٧-٢) مواجهة الاستكبار والسعي للهيمنة العالمية

لقد تم صياغة خطاب المقاومة كنظرية تحررية في إطار نموذج مواجهة الهيمنة ومبني على القوة، مستمد من الإسلام النقي لمحمد ﷺ، وبهدف مقاومة التغريب في النظام الدولي[١]. وقد ورد هذا المبدأ المهم في العديد من الآيات والأحاديث. وفي الواقع، يُعد أحد المبادئ الأساسية التي تحكم السياسة الخارجية للنظام الإسلامي وعلاقاته الدولية في جميع المجالات السياسية والاقتصادية وغيرها، هو قاعدة «نفي السبيل» أو نفي الهيمنة، والتي أشار إليها القرآن صراحة في الآية ١٤١ من سورة النساء. ومن ثم، فإن أحد أهم العناصر السلبية في خطاب المقاومة هو رفض الاستكبار ومناهضة الاستبداد. ويعد هذا العنصر، أي نفي الاستكبار، أحد الأبعاد المهمة لخطاب المقاومة وواحدًا من مبادئه الأساسية[٢].

إن كلمة «الاستكبار» التي تُستَخدم مرارًا في الأدبيات السياسية للديمقراطية الدينية وخطاب المقاومة، مستمدة من تعاليم القرآن الكريم. ومفهوم الاستكبار يعني السعي للتميّز، والامتناع عن قبول الحق عن عناد وتكبّر، لكن اصطلاحًا يُفهم هذا المصطلح غالبًا على أنه سعي للهيمنة والسيطرة. ونفي الهيمنة ومناهضة الاستكبار يشكلان عنصرًا سلبيًا مركزيًا في خطاب المقاومة، حيث يتضمن مكافحة أي شكل من أشكال السيطرة وحكم القوى الظالمة والأجنبية، إضافةً إلى أهداف أخرى مثل القضاء على الفقر، ودعم الطبقات المهمشة، ونفي التمييز في العلاقات المجتمعية، ونفي طموحات الطبقات القوية، ومواجهة التوسع العدواني للأنظمة الاستبدادية العالمية، وكلها تدخل تحت مظلة مناهضة الاستكبار[٣].

وتُعد مناهضة الاستكبار من أهم المبادئ الاستراتيجية التي تلعب دورًا مؤثرًا وأساسيًا في تحقيق وتعزيز خطاب المقاومة. ومنهجية مناهضة الاستكبار تعني أن أي أمة لا تخضع لتدخلات واستعلاء

١. نظريه مقاومت در روابط بين‌الملل؛ رويكرد ايرانى - اسلامى نفى سبيل و برخورد با سلطه، (نظرية المقاومة في العلاقات الدولية؛ المنهج الإيراني-الإسلامي لنفي السبيل ومواجهة الهيمنة): ص ١٠.

٢. گفتمان مقاومت؛ واقعيت يا رؤيا (خطاب المقاومة؛ حقيقة أم حلم).

٣. مؤلفه‌هاى گفتمان انقلاب اسلامى؛ سلطه‌ستيزى و نفى استكبار، (مكونات خطاب الثورة الإسلامية: معاداة الهيمنة ونفي الاستكبار): ص ٥٥.

القوة الاستكبارية، سواء أكان الشخص مستكبِرًا أم الدولة مستكبِرة[١].

لذلك، يُمكن القول إن جذور خطاب المقاومة الإسلامية تقوم على الغيرية في مواجهة الاستكبار، ومعارضة نظام الهيمنة، والوضوح في المواقف، وعزّة الأمة الإسلامية، وانتقاد هياكل النظام والمؤسسات الدولية، ودعم الحركات الإسلامية، وتحديد الآخر في الغرب وخاصة الولايات المتحدة، ومناهضة الاستكبار ونفي السبيل[٢].

إن مواجهة الاستكبار والسعي للهيمنة العالمية تُعدّ من المحاور الأساسية في السياسات الوطنية والدولية للدول الإسلامية، وخصوصًا في خطاب المقاومة. فالديمقراطية الدينية، وخاصة خطاب المقاومة، تمثل العامل الأهم في تعزيز الهوية الوطنية والاجتماعية للدول الإسلامية، وتُعدّ حاجزًا أمام التهديدات الخارجية. وتجدر الإشارة إلى أن بعض حكام الشرق الأوسط تبنوا نهجًا محددًا وغير كامل في استقبال الحداثة، وكان بعيدًا جدًا عن مبادئها، ما جعل الخطابات المسيطرة على هذه الأنظمة خطابات علمانية واستبدادية. ففي هذا النوع من الخطاب، لم تُفهم العلمانية على أنها فصل الدين عن الدولة، بل على أنها معاداة للدين.

وقد تمكنت المقاومة الإسلامية في هذا الخطاب، من خلال الاستخدام المكثف لدال الإسلام السياسي، من خلق مثالية في أذهان الأفراد بحيث ربط الناس أوجه النقص والأزمات بسيطرة وهيمنة هذا الخطاب واستقرار النظام الإسلامي. وقد أسفر انتصار الثورة الإسلامية عن توسع كبير في نفوذ خطاب المقاومة، وما تلاه من الإسلام السياسي[٣].

ربما لم تتسم مواقف أي من قادة المقاومة بالوضوح في مناهضة الاستكبار كما كان الحال مع الإمام الخميني. فقد صرح في خطاب له بتاريخ (٤ يوليو ١٩٨٨م) بما يلي:

> **لا يظنّن أحد أننا لا نعرف طريق المصالحة مع العالم الجائر، لكن هيهات أن يخون خدام الإسلام أمّتهم... وإن فرقوا عظامنا عظمًا عظمًا، وإن قطعوا رؤوسنا وعلقوها على المشانق، وإن أحرقونا أحياء بالنار، وإن أسروا نساءنا وأطفالنا وأموالنا أمام أعيننا، فلن نوقع أبدًا على صكّ الأمان للكفر والشرك.**[٤]

١. استكبارستيزى و دشمن‌شناسى در حوزه گفتمان مقاومت اسلامى بر اساس مبانى مكتب شهيد حاج قاسم سليمانى، (معاداة الاستكبار ومعرفة الأعداء في مجال خطاب المقاومة الإسلامية وفق مبادئ مدرسة الشهيد الحاج قاسم سليماني): ص ١٨.

٢. مبانى فرا نظرى نظريه اسلامى روابط بين‌الملل، (الأسس فوق النظرية لنظرية العلاقات الدولية الإسلامية): ص ٢٣٧.

٣. مؤلفه هاى فرهنگى گفتمان مقاومت اسلامى در جهان اسلام، (المكونات الثقافية لخطاب المقاومة الإسلامية في العالم الإسلامي): ص ٢٣٠-٢٣٥.

٤. صحيفة الإمام: ج ٢١، ص٦٩.

نتيجة البحث

تستند هذه الدراسة، التي انبثقت عن تحليل الخطاب وفق نموذج لاكلو وموف، إلى دراسة المفاهيم الرئيسية، والدوال المركزية، والدوال العائمة، وبنية خطاب الديمقراطية الدينية وخطاب المقاومة. فالديمقراطية الدينية تُعد خطابًا يدمج مجموعة من القيم الدينية والسياسية، ويُروّج لمؤسسة اجتماعية ونظام قيَمي وأخلاقي خاص له تأثير عميق في المجتمع، ويعد «الدين» مركز هذا الخطاب. وقد تم تفصيل خطاب الديمقراطية الدينية حول دوال عائمة مثل الشريعة، والمقاومة، والحرية، وحق الاختيار، والديمقراطية، والمشاركة، والسيادة، والعدالة الاجتماعية، والمساواة، وحقوق المواطن وكرامة الإنسان.

أما خطاب المقاومة، فتتكوّن دواله العائمة من عناصر ومفاهيم مثل العدالة، والجهاد والشهادة، والهوية الدينية، والوحدة والتضامن، ومواجهة الاستعمار والاستبداد، حيث يتم تنظيم هذه الدوال حول الدال المركزي «المقاومة».

إن الديمقراطية الدينية ليست مجرد نظام سياسي، بل هي خطاب ثقافي واجتماعي يمكن أن يعمل كأداة لتعزيز خطاب المقاومة في ظل العولمة. وهناك تداخل وتكافؤ بين هذين الخطابين في العديد من الدوال والعناصر، مكوّنين سلسلة من الترابط والتوافق. ويتيح هذا التداخل والتكافؤ في عصر العولمة، الذي تسعى فيه العديد من الخطابات للهيمنة، بيئة لتعزيز خطاب المقاومة ودعم قدرته على الهيمنة. فالديمقراطية الدينية تعزز الهوية الوطنية والدينية للأفراد، وهذه الهوية تُقوّى من خلال مقاومة الضغوط والهيمنة العالمية.

كما أن الالتزام بالقيم الثقافية والدينية، الذي يعزز قدرة المجتمع على الصمود أمام التحديات العالمية، يعد من أوجه التكافؤ والتداخل بين الخطابين، حيث تُعد الهوية والقيم الدينية والثقافية من أبرز مكونات خطاب الديمقراطية الدينية وخطاب المقاومة، مما يُسهم في تعزيز التضامن الاجتماعي داخل خطاب المقاومة، وهو عامل أساسي لخلق صمود ومقاومة ضد ضغوط الخطابات الاستكبارية.

لذلك، تُعد الديمقراطية الدينية معزّزًا لخطاب المقاومة، وكذلك حاجزًا قويًا أمام النفوذ الثقافي والسياسي للهيمنة الغربية. والاهتمام بمبادئ العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان الأساسية، وخصوصًا في الإطار الديني، يعد من المكونات الرئيسية لكل من الخطابين، إذ إن وجود هذه العناصر في خطاب المقاومة والديمقراطية الدينية يساهم في الحد من الظلم وتعزيز التماسك الاجتماعي، وتمهيد الطريق للمقاومة ضد أوجه عدم المساواة والقوى العالمية. وفي هذا السياق، فإن تحقيق الحقوق الأساسية للإنسان من منظور ديني يعمل كعامل أساسي لتعزيز الثقة والتماسك الاجتماعي. وهذه الجوانب في الديمقراطية الدينية، مع التركيز على الحقوق الإنسانية والأخلاقية، تُظهر معارضة جادة للهيمنة العالمية والاستكبار.

في عصر العولمة، تزداد الحاجة إلى الاستقلال والمقاومة ضد هيمنة الحضارات الغربية. ويمكن أن تعمل الديمقراطية الدينية كنموذج إداري لتعزيز المقاومة الفعالة ومواجهة الهيمنة العالمية. ويستفيد خطاب المقاومة من هذا الوضع، مستخدمًا إياه لمواجهة الخطابات الاستعلائية، فالديمقراطية الدينية، بصفتها خطابًا مؤثرًا، تعزز خطاب المقاومة في عصر العولمة من خلال إبراز حقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، والهوية الثقافية والدينية، وتشجيع المشاركة الفعالة للشعب، مما يوفّر الأدوات اللازمة لمواجهة خطاب الاستكبار والهيمنة العالمية.

وبناء عليه، يؤدي جمع هذه العناصر إلى تحقيق نظام سياسي واجتماعي مستقر ومتين، قادر على الصمود بفعالية أمام الهيمنات العالمية. لذلك، يُعد خطاب الديمقراطية الدينية وخطاب المقاومة مكملين لبعضهما، ويمكن أن يشكلا في إطار استراتيجية وطنية واجتماعية أساسًا لمقاومة فعالة ضد الهيمنة الثقافية والسياسية العالمية. وهذه التكافؤات، خصوصًا في المجتمعات ذات الهوية الدينية الغنية، تُعد مصدر قوة وصمود أمام التحديات العالمية، وقد تسهم في تحقيق مستقبل أكثر استدامة، قائم على العدالة واحترام حقوق الإنسان في عصر العولمة.

ومع ذلك، يجب ألا تغفل الديمقراطية الدينية وخطاب المقاومة عن التهديدات، والقدرة الأدواتية والإعلامية، للخطاب الاستكباري وقواه. ويبدو أن خطاب المقاومة، على الرغم من التحديات والاضطرابات القائمة في المجال الخطابي، لن يكون مسارها سهلاً أمام الخطابات الأصولية والاستكبارية، بسبب القوة الإعلامية والدعائية لها. ولا يزال خطاب المقاومة الإسلامي في العديد من الدول الإسلامية لم يحدد بعد دواله العائمة بشكل كامل، وما زالت هذه العناصر في نطاق واسع من المعاني العائمة، وربما توجد العديد من عناصر ودوال الخطابات المنافسة في هذه الدول. لذلك، يجب على هذين الخطابين في المستقبل تنظيم بعض أوجه عدم الانتظام النظرية لديهم لتفادي تراجع القوى والاضطرابات.

مصادر البحث

القرآن الكريم.
١. اكبری، حسين، ١٣٩٨ (٢٠١٩)، تقابل گفتمان مقاومت و گفتمان نظام سلطه، طهران، انتشارات دانشگاه جامع امام حسين عليه السلام.
٢. ايزدهی، سجاد، ١٣٩٣ (٢٠١٤)، نظريه‌های سياسی در فقه شيعه و ظرفيت سنجی آن‌ها در خصوص مشاركت سياسی، علوم سياسی، العدد ٦٦.
٣. بشيريه، حسين ١٣٧٦ (١٩٩٧)، تحقق جامعه مدنی در انقلاب اسلامی ايران، تهران، سازمان مدارک فرهنگی انقلاب اسلامی ، طهران.
٤. بشيريه، حسين ١٣٨٨ (٢٠٠٩)، موانع توسعه سياسی در ايران، طهران: منشورات گام نو.
٥. جمشيدی‌ها، غلامرضا و ايمان عرفان منش، (خريف ٢٠١٤)، رابطه علوم انسانی اجتماعی با گفتمان و الگوی اسلامی – ايرانی پيشرفت، مجله معرفت فرهنگی اجتماعی، العدد ٢٠.
٦. جوادی آملی، عبدالله، (أغسطس و سبتمبر ٢٠٠٢)، حقوق بشر از نگاه اسلام و غرب، رواق انديشه، العدد ٩.
٧. حسينی‌زاده، سيد محمدعلی، زمستان ١٣٨٣ (شتاء ٢٠٠٤)، علوم سياسی، نظريه گفتمان و تحليل سياسی، العدد ٢٨.
٨. خراسانی، رضا، بهار ١٣٨٩ (ربيع ٢٠١٠)، مواجهه غرب و اسلام سياسی در دوره معاصر، چستی و چرايی آن، مجلة العلوم السياسية، العدد ٤٩.
٩. خمينی، روح‌الله، ١٣٨٩ (٢٠١٠)، صحيفه امام، طهران: مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام خميني.
١٠. دبيری مهر، امير، ١٣٩٢ (٢٠١٣)، مؤلفه های فرهنگی گفتمان مقاومت اسلامی در خاورميانه، قم: مركز باقر العلوم للأبحاث.
١١. دوئرتی، جيمز و رابرت فالتزگراف، ١٣٨٤ (٢٠٠٥)، نظريه‌های متعارض در روابط بين‌الملل، ترجمة وحيد بزرگي وعلي رضا طيب، نشر قومس، طهران.
١٢. دهقانی فيروزآبادی، سيدجلال، تابستان ١٣٨٩ (صيف ٢٠١٠)، مبانی فرا نظری نظريه اسلامی روابط بين‌الملل، فصلية: بين‌المللی روابط خارجی، السنة الثانية، العدد ٦.
١٣. ذبيح، علی‌رضا، ١٣٨٥ (٢٠٠٦)، عرفان سرخ: تأثير فرهنگ شهادت‌طلبی در حفظ ارزش‌های ديني، طهران، تهران، نشر مركز پژوهش‌های صدا و سيما.
١٤. راش، مايكل ١٣٧٧ (١٩٩٨)، جامعه و سياست، ترجمة منوچهر صبوري كاشاني، طهران: منشورات سمت.
١٥. سلاجقه، سنجر و هادی فاضلی مقدم، ٢٠ اسفند ١٤٠١ (١١ مارس ٢٠٢٣)، استكبارستيزی و دشمن‌شناسی در حوزه گفتمان مقاومت اسلامی بر اساس مبانی مكتب شهيد حاج قاسم سليمانی، اولين كنفرانس ملی مديريت و كار آفرينی در مكتب حاج قاسم سليمانی دانشگاه آزاد اسلامی.
١٦. سلطانی، سيد علی‌اصغر، زمستان ١٣٨٣ (شتاء ٢٠٠٥)، تحليل گفتمان به‌مثابه نظريه و روش، مجلة العلوم السياسية، العدد ٢٨.
١٧. علوی، طاها، ٢٧ آبان ١٣٩١ (١٨ نوفمبر ٢٠١٢)، مؤلفه‌های گفتمان انقلاب اسلامی؛ سلطه‌ستيزی و نفی استكبار، صحيفة رسالت، العدد ٧٦٩٠.
١٨. غفاری، غلامرضا ١٣٨٦ (٢٠٠٧)، جامعه‌شناسی مشاركت، طهران: نشر نزديك.
١٩. غفوری، محمد، ١٣٧٨ (١٩٩٩)، اصول ديپلماسی در اسلام و رفتار پيامبر، طهران، نشر مهاجر.

٢٠. قادری کنگاوری، روح‌الله، بهار ١٣٩٢ (ربیع ٢٠١٣)، نظریه مقاومت در روابط بین‌الملل؛ رویکرد ایرانی - اسلامی نفی سبیل و برخورد با سلطه، مجلة سیاست دفاعی، العدد ٨٢.
٢١. کاظمی، سید علی‌اصغر، ١٣٧٧ (١٩٩٨)، نظریه همگرایی در روابط بین‌الملل «تجربه جهان سوم»، نشر قومس، طهران.
٢٢. لاکلو، ارنستو و موف، شانتال، ١٣٩٣ (٢٠١٤) هژمونی و استراتژی سوسیالیستی، طهران: نشر ثالث.
٢٣. مرتضوی، سید خدایار، تابستان ١٣٨٢ (صیف ٢٠٠٣)، مردم‌سالاری دینی ایران و لیبرال دموکراسی غرب، فصلیة راهبرد، العدد ٢٨.
٢٤. مرکز مدارك فرهنگی انقلاب اسلامی، ١٣٦٩ (١٩٩٠)، در مکتب جمعه: مجموعه خطبه‌های نماز جمعه تهران، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، طهران.
٢٥. مفیدنژاد، مرتضی ١٣٩١ (٢٠١٢)، با حضور آقایان دکتر دهقانی فیروزآبادی و صادق الحسینی بررسی شد: گفتمان مقاومت؛ واقعیت یا رؤیا، قابل‌دسترس در لینک زیر: http://farsi.khamenei.ir/others-dialog?id=20780
٢٦. مقدمی، محمدتقی، بهار ١٣٩٠ (ربیع ٢٠١١)، نظریه تحلیل گفتمان لاکلا و موف و نقد آن، فصلیة فصلنامه معرفت فرهنگی اجتماعی، العدد ٢.
٢٧. منوچهری، عباس، ١٣٩٢ (٢٠١٣)، رهیافت و روش در علوم سیاسی، سمت، ط٤، طهران.
٢٨. میراحمدی، منصور، ١٣٨٩ (٢٠١٠)، نظریه مردم‌سالاری دینی؛ مبانی و الگوی نظام سیاسی، طهران، جامعة الشهید بهشتي.
٢٩. ناظمی اردکانی، مهدی، خالدیان، صفرعلی تابستان ١٣٩٧ (صیف ٢٠١٨)، مؤلفه های فرهنگی گفتمان مقاومت اسلامی در جهان اسلام، فصلیة مطالعات سیاسی جهان اسلام، السنة السابعة، العدد ٢.
٣٠. نوروزی، محمدجواد، ١٣٨٢ (٢٠٠٣)، تبیین نظریه مردم‌سالاری دینی در قیاس با دمکراسی غربی در چکیده مقالات همایش مردم‌سالاری دینی، معهد الإمام الخميني التعليمي والبحثي، قم.
٣١. هانتینگتون، ساموئل، ١٣٧٨ (١٩٩٩)، برخورد تمدن‌ها و بازسازی نظم جهانی، محمد علي حمید رفیعي، طهران، دفتر پژوهش‌های فرهنگی.
٣٢. هوارث، دیوید، پاییز ١٣٧٧ (خریف ١٩٩٨)، نظریه گفتمان، ترجمة سید علي أصغر سلطاني، العلوم السياسية، العدد ٢.